

أ.م . د حبيب عبيد العماري / أستاذ القانون المدني المساعد في كلية القانون -
جامعة بابل --- محاضرات في مادة الالتزامات (أحكام الالتزام) - الكورس الثاني
للعام الدراسي ٢٠٢٣ - ٢٠٢٤

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

الشرط الواقف

يكون الشرط واقفا اذا علق عليه نشوء العقد او الالتزام بحيث انه اذا تحقق للشرط انعقد العقد ونشأت الالتزامات في ذمة كل من طرفيه او نشأ الالتزام في ذمة الواعد اذا كان امام الارادة المنفردة كمصدر للالتزام مثل الاول اذا قال شخص لآخر اذا عينت موظفاً اشتريت سيارتك بـ ألف دينار وقبل الثاني والمثال الثاني ما اذا وعد اب ابنه بجائزة اذا نجح في الامتحان فاذا عين الشخص في الوظيفة انعقد العقد ويلزم بأخذ السيارة واعطاء الـ ألف دينار واذا نجح الابن في الامتحان استحق الجائزة من ابيه.

واما تخلف الشرط لم ينشأ عقد ولا التزام وقد عبرت عن ذلك المادة (٢٨٦) من القانون المدني بقولها(العقد المعلق على شرط واقف لا ينفذ الا اذا تحقق الشرط)

الشرط الواقف المستحيل والشرط الواقف المخالف للنظام العام والآداب

واما كان الشرط الواقف مستحيلاً او مخالفًا للنظام العام والآداب كان العقد باطلاً ولا ينشأ عنه اي التزام (م ٢٨٧) والسبب في ذلك هو ان الشرط لا يمكن ان يتحقق لاستحالته المادية او القانونية ويقصد بالاستحالة هنا الاستحالة المطلقة لا النسبية مثل ذلك تعهد شخص لآخر بمبلغ من المال اذا هو عبر محيط السباحة ومثال الاستحالة القانونية التعليق على الزواج من حرم فالقانون يمنع هذا الزواج وبالتالي فالشرط لا يمكن ان يتحقق ولا ينشأ عقد ولا التزام .

والشرط الواقف المخالف للنظام العام والآداب هو الشرط الذي يسلب الانسان احدى الحريات التي يعترف لها القانون بها مثل ذلك التعليق على عدم الزواج او عدم الطلاق فهذا الشرط باطل الا اذا كان هناك غرض مشروع يراد تحقيقه كما اذا وهب شخص لمطلقه او اوصى لها بمبلغ من

المال واشترط عليها ان لا تتزوج وكان قصده من ذلك ان تكرس نفسها ل التربية او لاده منها والغالب ان يرد مثل هذا الشرط في عمل من اعمال التبرع .